عيد: ١٠٠ عملية بيع عقاري يومياً في دمشق

الخطيب: ممنوع تجوال الدراجات النارية إلا بموافقة الوزير المختص

| محمود الصالح

كشف مدير المالية في محافظة دمشق محمد عيد عن وجود أكثر من ١٠٠ عملية بيع عقاري في دمشق يومياً وهذا مؤشر على تعافي الحالة الاقتصادية في المحافظة، لافتاً إلى أن القيد المالي للمناطق المتضررة مرتبط بمعاملات البيوع العقارية التي تتطلب إجراء الكشف على تلك العقارات، مشيراً إلى أن الوضع الأمني في تلك المناطق لم يكن يسمح بإجراء الكشف وهذا هو السبب في عدم منح تلك القيود، مؤكداً إمكانية منحها عندما تسمح الظروف بذلك.

وأوضح عيد خلال الجلسة الثالثة لمجلس محافظة دمشق في دورته العادية الرابعة لهذا العام أن الكشف يفرض عبئاً ومشقة على المكلف وعلى الدوائر المالية حيث ارتفع عدد حالات البيوع العقارية، أما بالنسبة لارتفاع ضرائب الدخل فإنه يتم إجراء الدراسة لها الآن والتأكد من صحة التكليف وتصويبه.

وأشار عيد إلى أن المرسوم ١٧ قضى بطي التكاليف للمناطق المتضررة، وتوضيحاً للالتباس الذي جرى حول تدوين عبارة «لا نثبت البيع ولا ننفيه» التي يتم كتابتها على الكتب المرسلة إلى المحافظة والمتضمنة عائدية فروغ بعض المحلات، قال: هذه العبارة تكتب لأن الدوائر المالية ليست الجهة المخولة بتوثيق ملكية الفروغ ولا يوجد نص تشريعي بذلك، حيث إن هذه الملكية موثقة في مديرية المصالح العقارية كونها الجهة المعنية بتوثيق الملكية العقارية في البلاد.

بدوره أكد رئيس فرع المرور في دمشق العميد خالد الخطيب في معرض رده على أسئلة أعضاء مجلس محافظة دمشق حول موضوع الدراجات النارية، أكد أنه لن يسمح بتجوالها في المدينة إلا بموافقة من الوزير المختص بالنسبة لجميع الدراجات الحكومية.

المدير العام لكهرباء دمشق باسل عمر أكد أن التقنين في دمشق في أدنى مستوياته مقارنة مع السنوات السابقة وهو لا يتجاوز الساعتين خلال فترة الذروة والسبب في التقنين هو انخفاض مردود المحطات التوليد الكهربائي بنسبة ٣٠ بالمئة بسبب ارتفاع درجات الحرارة.

افتتاح ٨ مراكز صحية و٤ على الطريق

مسح لآبار الغوطة وما لا يصلح للشرب سيتم ردمه

| عبد المنعم مسعود

أكد مدير صحة ريف دمشق ياسين نعنوس لـ«الوطن» افتتاح ٨ مراكز صحية في الغوطة في بلدات حزة وسقبا وعين ترما وعربين ودوما الغربي والشرقي إضافة إلى يلدا وبيت سحم وأن هناك أربعة مراكز أخرى قيد التنفيذ في كل من زملكا ومسرابا وحمورية ودير العصافير لافتاً إلى انه تم رفد المراكز الصحية المنفذة بالكادر البشري والتجهيزات اللازمة إضافة إلى الدواء.

وأوضح نعنوس انه تم انجاز الكشف الهندسي والقيم التقديرية لجميع المراكز الصحية في الغوطة والتي يبلغ عددها الكلي ٣٧ مركزا صحيا تقدر قيم تأهيلها التقديرية بحوالي ٥٠٠ مليون ليرة.

ولفت نعنوس إلى انجاز الكشف الهندسي لكل مشافي الغوطة والمتوزعة بين المليحة والنشابية ودوما وحرستا وكفربطنا بكلفة تقديرية تصل إلى ١١ مليار ليرة.

وكشف نعنوس عن انجاز ترميم المراكز الصحية في القلمون الشرقي في كل من بلدات الرحيبة والضمير ويبرود إضافة إلى إنهاء العمل في ترميم مشفى جيرود بكلفة ٤٠ مليونا ووضعه بالخدمة.

وفي السياق قال مدير فرع ريف دمشق للمخابز لؤي الرفاعي: إن الفرع يوزع يوميا ٣٠ ألف ربطة خبز لبلدات الغوطة الشرقية وللأهالي في مراكز الإيواء.

وبين الرفاعي لـ«الوطن» أن عملية التوزيع تتم عن الطريق الشركة العامة للمخابز بواقع ٤٠٠٠ ربطة لبلدة عين ترما و٤٥٠٠ لبلدة سقبا و٤٠٠٠ ربطة خبز لبلدة عربين و ٣٠٠٠ ربطة لبلدة كفربطنا و١٨٠٠ ربطة خبز لزملكا و٢٦٠٠ ربطة لبلدة حرستا لافتاً إلى أن عملية نقل الخبز تتم عبر سيارات الشركة ومنها إلى نقاط التوزيع في هذه البلدات.

وأشار الرفاعي إلى أنه إضافة إلى توزيع الخبز في هذه البلدات فان هناك أفراناً خاصة بدأت العمل فيها مخبز في كفربطنا ومخبزان في سقبا واثنان في عين ترما إضافة إلى مخبز متنقل تم وضعه في دوما بطاقة تقارب ٧ أطنان.

ولفت الرفاعي إلى أن عدد المخابز التابعة للفرع ٨ أفران تتوزع في بلدات الغوطة الشرقية منها ٥ مخابز في المليحة ومخبز في حرستا وآخر في دوما وواحد في عربين مشيراً إلى أن كل هذه المخابز متضررة ويتم إعداد الدراسات اللازمة لإعادة تأهيلها.

وعلمت «الوطن» أن الموارد المائية تجري مسحاً لآبار المياه داخل المخططات التنظيمية في الغوطة الشرقية لوضعها بتصرف المؤسسة العامة لمياه دمشق وريفها لخدمة مياه الشرب.

وبينت المصادر أنه في حال تعذر الاستفادة منها في مياه الشرب فانه سيتم إغلاقها حتى لا تؤثر في مصادر المياه.

وأوضحت المصادر أن قرار إغلاق أي بئر يتم بالتشاور بين الفعاليات الأهلية في أي بلدة وبين الدوائر الخدمية المسؤولة فيها وذلك بما يرجح مصلحة الأهالي، والغاية من ذلك هو عدم ترك أي بئر سلباً على مصادر مياه الشرب في الغوطة.

فوضنا البلديات بتقييم الأضرار وسنساعد أصحاب الأولويات

إبراهيم لـ«الوطن»: لم يتوقف منح تعويض الأضرار للمواطنين حتى ١٠ ملايين ليرة

| محمد منار حميجو

أعلن محافظ ريف دمشق علاء منير إبراهيم أنه لم يتم توقيف منح تعويض الأضرار لمن تضررت منازلهم في الأزمة، مضيفاً: كل فترة يتم توزيع التعويض بحسب الدور والأولويات وأنه شهرياً يتم تخصيص تعويض أضرار للمواطنين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد إبراهيم أنه يتم تعويض الأضرار للمواطن بنسبة ٣٠ بالمئة من قيمة الأضرار التي تم تخمينها بما لا يتجاوز ١٠ ملايين، لافتاً إلى أن المحافظة تعمل على مساعدة أصحاب الأولويات بالترميم مثل ذوي الشهداء والجرحى إضافة إلى أن هناك الكثير دمرت منازلهم نتيجة وقوفهم إلى جانب الدولة.

وأشار إبراهيم إلى أن الفكرة تم تطبيقها في المعضمية سابقاً وفي العديد المناطق في الريف، مؤكداً أن التجربة سيتم تطبيقها في الريف لمساعدة أصحاب الأولويات في ترميم منازلهم.

وأوضح إبراهيم أن آليات منح تعويض الأضرار يتم أولاً عبر تنظيم ضبط الشرطة ومن ثم تم تكليف البلديات بتقييم الأضرار بدلاً من تشكيل لجنة من المحافظة لرفعها إلى لجنة تعويض الأضرار في المحافظة.

وأضاف إبراهيم: من ثم يتم وضع الطلبات وفق التسلسل لرفعها إلى وزارة الإدارة المحلية التي بدورها تخصص المبلغ المالي لعدد المتضررين الذي تم رفعه من المحافظة، موضحاً أنه مع تنظيم الضبوط يتم توثيق الحقوق للمواطنين.

وأشار إبراهيم إلى ورود الكثير من ضبوط الأضرار إلى المحافظة، مضيفاً: لذلك إذا تم التعاون مع المنظمات لترميم المنازل لأصحابها سيخفف العبء على لجنة منح التعويض فيما يتعلق بموضوع تعويض الأضرار وخصوصاً أن الدولة ستمنح ٣٠ بالمئة من قيمة الأضرار.

وأضاف إبراهيم: المحافظة هي التي تحدد الأعمال التي تقوم بها المنظمات التي ستشارك في موضوع الترميم وإزالة الأنقاض، مشيراً إلى وجود خطة وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع تأهيل البنى التحتية.

وفيما يتعلق بملف الحواجز أكد إبراهيم أن هناك لجنة تدرس العديد من المحاور الموجودة فيها الحواجز لإزالتها قريباً في حال كان الوضع آمن ١٠٠ بالمئة، مؤكداً أنه تم إيجادها لأمن المواطن.

وأضاف إبراهيم: من المعروف أن الضغط الكبير على العاصمة وريفها من جهة الداخلين إليها من المواطنين عبر محاورها يسبب تأخيراً في إزالة العديد من الحواجز، لافتاً إلى أن إزالة الحواجز بالكامل من الغوطة مربوط في إنهاء إجراء التسويات.

> إزالة الحواجز مرتبط بإنهاء التسويات

وأشار إبراهيم إلى إزالة العديد من الحواجز في مدينة دمشق وريفها وهذا يدل على العمل المستمر في هذا الموضوع ضمن دراسة المحاور الموجودة فيها.

وكان إبراهيم صرح في وقت سابق أنه يتم العمل على انحسار الحواجز في الغوطة الشرقية إضافة إلى مساعدة من ليس لديه قدرة على ترميم منزله موجهاً بمنح كل بلدية نحو ٥٠ مليون ليرة.

وتم في الفترة الأخيرة إزالة العديد من الحواجز في مدينة دمشق وريفها بعد أن أكد إبراهيم أنه يتم العمل على حصر الحواجز فقط على مداخل العاصمة.

بعد طول انتظار.. المباشرة بأول مبنى لكلية في جامعة طرطوس.. ولكن!

| طرطوس- الوطن

أعطي أمس أمر المباشرة من رئاسة جامعة طرطوس لفرع شركة البناء والتعمير بطرطوس للبدء بإشادة مبنى كلية الهندسة التقنية على الأرض المستملكة للجامعة شرق مدينة طرطوس مباشرة وهو أول مبنى يتم التعاقد عليه حتى الآن من مباني الكليات الجامعية في جامعة طرطوس، وذلك بعد مضي أكثر من خمسة عشر عاماً على إحداث أول كلية جامعية بطرطوس (الهندسة التقنية) كانت تابعة لجامعة تشرين، وأكثر من عشر سنوات على استملاك ٦٥ هكتاراً لمصلحة جامعة طرطوس، ونحو سنتين ونصف السنة على إحداث جامعة طرطوس، وبعد مطالبات عديدة ومعاناة شديدة ووعود كثيرة.

رئيس الجامعة الدكتور عصام الدالي بين لـ(الوطن) أن رئاسة مجلس الوزراء صدقت على العقد الذي أبرمته الجامعة بالتراضي مع الشركة بقيمة ٦. ٧ مليارات ليرة وبمدة تنفيذ أربع سنوات وبناء على ذلك تم إعطاء أمر المباشرة للشركة.

وأوضح الدالي أن الدراسات والكشوف التقديرية المتعلقة بمبنى كلية الآداب باتت جاهزة وتصل الكلفة التقديرية لأكثر من عشرة مليارات ليرة، مشيراً إلى أنه سوف يتم التعاقد بالتراضي مع إحدى شركات القطاع العام بداية العام القادم، وبالنسبة لمشروع البنى التحتية للجزء الشمالي من الأرض فهو مازال قيد الدراسة تمهيداً للتعاقد عليه.

نشير إلى أن مؤسسة الإسكان العسكري تقوم بتنفيذ مشروع البنى التحتية للجزء الجنوبي منذ نحو ٩ سنوات ووصلت نسبة التنفيذ لنحو ٩٠بالمئة كما تقوم بتنفيذ مشروع تكسية جانبي نهر الغمقة وسط الأرض ووصلت نسبة التنفيذ لأكثر من ٥٠ بالمئة وما يطالب به أبناء طرطوس وطلاب الجامعة هو تسريع وتيرة العمل والتعاقد على مبنى إدارة الجامعة والمزيد من الكليات الجامعية التي تشغل عدة مدارس ومبان حكومية غير مناسبة في طرطوس.

مكافآت تشجيعية لمن سيدرّس في جامعة غير جامعته الأم

| فادي بك الشريف

أصدر رئيس مجلس التعليم العالي وزير التعليم العالي عاطف نداف قراراً بمنح عضو الهيئة التدريسية في الجامعة، الذي يقوم بالتدريس في جامعة أخرى غير جامعته الأم، أو في فرع تابع لجامعته الأم أو تابع لجامعة أخرى، إضافة إلى واجباته التدريسية في جامعته، مكافأة تشجيعية جديدة مقدارها (١٠٠٠) ل.س عن كل ساعة تدريسية فعلية، ولعضو الهيئة الفنية مكافأة مقدارها (٨٠٠) ليرة عن كل ساعة.

ونص القرار الجديد، على منح عضو الهيئة التدريسية الذي يقوم بالتدريس في كلية تابعة لجامعته في أحد الفروع (بمن فيهم المكلف بأعمال إدارية علمية) إضافة إلى واجباته التدريسية في جامعته الأم مكافأة تشجيعية مقدارها (١٠٠٠) ل.س.

ويمنح عضو الهيئة التدريسية في أحد فروع الجامعة الذي يقوم بالتدريس في فرع آخر في هذه الجامعة إضافة إلى واجباته التدريسية مكافأة مقدارها (١٠٠٠) ل.س عن كل ساعة تدريس فعلية.

وتعامل الكلية التابعة للجامعة والتي تقع في مدينة أخرى لا يوجد فيها فرع لهذه الجامعة معاملة الكلية التابعة لفرع الجامعة وفق أحكام هذا القرار.

وتمنح المكافآت التشجيعية المذكورة في المواد السابقة إضافة إلى بدل الإقامة وأجور السفر وتعويضات الانتقال المحددة في القوانين والأنظمة النافذة وبما لا يزيد عن المبلغ المرصد لذلك في المادة ١٥ من قانون الموازنة العامة للدولة.

ويتم التكليف وفق الحاجة الفعلية للتدريس في الكليات والأقسام المفتتحة حديثا التي لا يوجد فيها عدد كاف من أعضاء الهيئة التعليمية لتغطية العملية التدريسية والتي يقرها مجلس الجامعة المختص.

محصول التفاح في السويداء بخطر!

| السويداء- عبير صيموعة

احتلت قضية تصريف ٤٠ بالمئة من تفاح السويداء المتضرر بسبب تساقط البرد أثناء فترة حمل الأشجار خلال الموسم الحالي الهاجس الأكبر قلقا لدى المزارعين وخاصة أن تقديرات مديرية الزراعة في السويداء تؤكد أن إنتاج المحافظة من التفاح لهذا العام سيزيد على ٧٠ ألف طن ما يوقع المزارعين في أزمة تسويق حقيقية لآلاف الأطنان من التفاح المتضرر وخاصة أن المؤسسة السورية للتجارة أعلنت رفضها الصريح عدم استقبال سوى التفاح من النخب الأول والثاني والثالث خالية من العيوب، والكميات التي أعلنت المؤسسة عن استجرارها تبلغ ٤ آلاف طن وهذا ما يعني بقاء ٦٦ ألف طن لدى المزارعين دون تسويق فضلاً عن أن نسبة المتضرر من الإنتاج الكامل لا يمكن تخزينها أو بيعها خارج نطاق المحافظة ما يتطلب إيجاد آلية حقيقية لتسويق التفاح المتضرر إما عن طريق شركة عصير الجبل وإما معاصر التفاح الخاصة لتحويله إلى دبس التفاح.

بدوره أوضح رئيس اتحاد الفلاحين في السويداء إحسان جنود أن شركة عصير الجبل متوقفة عن العمل نتيجة الديون والتشابكات المالية المترتبة عليها لذلك طالب اتحاد الفلاحين الجهات المعنية وخاصة ما يتعلق بعقد استثمار الشركة المذكورة لتخطي العقبات التي تواجه الشركة لتشغيل خطوط الإنتاج ضمنها واستقبال المتضرر من التفاح وتحويله إلى عصير أو دبس وخاصة أن الشركة حسب الواقع الراهن تعتبر الضمان الوحيد لمزارعي التفاح في المحافظة، الأمر الذي يفرض بالضرورة استنفار جميع الجهات المعنية في المحافظة وخارجها قبل أن تقع الفأس بالرأس والبحث عن الحلول المجدية قبل البدء بموسم القطاف فظلم الطبيعة يجب ألا يقابله ظلم أقسى منه أو استهتار من الجهات المعنية.

ليبقى السؤال ما ذنب الفلاح إن كانت الشركة الوحيدة القادرة في المحافظة على حل إشكالية الإنتاج المتضرر من الموسم تغرق بمشاكلها المالية؟ علماً أنه جرى تشكيل لجنة إدارية لحل مشاكل الشركة ولم يتم إشراك اتحاد الفلاحين بالمحافظة بهذه اللجنة ولماذا لا نجد الحلول الجذرية قبل وقوع الإشكالية؟ يذكر وجود مقترح سابق لمعمل تقطير العنب في المحافظة لضرورة إحداث خط لإنتاج دبس التفاح إلا أن هذا المقترح ورغم أهميته جاء مع عدم الموافقة!

محافظ حماة يمهل التجار حتى السبت لتصريف البضائع المهربة!

| حماة- محمد أحمد خبازي

أعلنت حماة النفير العام ضد المواد والسلع والبضائع المهربة ومجهولة المصدر التي تفد إلى أسواقها المحلية من ريف إدلب الجنوبي عبر ريفها الشمالي، لتستقر في المحال التجارية وعلى البسطات، مغرقة الأسواق ومهددة المنتج الوطني في عقر داره كما يقال في المثل الشعبي!

بحث محافظ حماة محمد الحزوري في اجتماع ضم قائد شرطة المحافظة ورئيس فرع الأمن الجنائي ومدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك وأمين جمارك حماة ورئيسي غرفة تجارة وصناعة حماة الآليات اللازمة لضبط السوق ومصادرة جميع البضائع والمنتجات المستوردة والمجهولة المنشأ لاسيما التركية التي دخلت إلى سورية بطرق غير مشروعة.

وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تضم في عضويتها ممثلين عن الأمانة العامة للمحافظة والأمن الجنائي ومديرية التجارة الداخلية وأمانة وإدارة الجمارك وغرفتي تجارة وصناعة حماة مهمتها مراقبة حركة السوق وتسيير دوريات لقمع التداول ببضائع مجهولة المصدر والمستوردة بصورة غير مشروعة بهدف حماية المنتج الوطني.

وبيّن المحافظ أنه تم تحديد خريطة لتوزع مفاقس ومذابح الفروج كونها الأكثر عرضة لدخول منتجات مستوردة بالإضافة للمستودعات والأسواق المهمة التي تنتشر فيها عادة هذه البضائع المخالفة لافتاً إلى أنه سيتم منح أصحاب الفعاليات التجارية بالمحافظة مهلة حتى يوم السبت المقبل للتصرف بالبضاعة تمهيداً لإطلاق حملة شديدة في الأسواق ضد هذه المنتجات.

وأكد المحافظ أنه ستتم مصادرة جميع البضائع المهربة بدءاً من المحال التجارية الصغيرة إلى المتاجر والمستودعات الكبيرة، كون المحال الصغيرة هي التي تروج هذه المنتجات المجهولة المنشأ وفي حال عدم التعاطي بها من الطبيعي توقف توريدها من الخارج. وشدد على أن الحملة ستطول جميع المخالفين ولن تستثني أحداً منهم مهما كان موقعه أو ارتباطاته أو وساطاته فالجميع تحت القانون والمصلحة العامة ودعم الاقتصاد الوطني هما الأولوية في هذه الحملة.

وأوضح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة زياد كوسا أن تعميماً صدر من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي برقم ٣٩٧ تاريخ ٢٠١٨/٧/٨ يقضي بحجز المواد الغذائية وغير الغذائية مجهولة المصدر والموجودة في المستودعات والمحال التجارية والسوبر ماركت مع إغلاق هذه المنشآت مدة شهر بغض النظر عن نوعية وكمية المواد المصادرة وذلك استمراراً في عمل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ضبط الأسواق.